

نحو اعتماد الرقمنة على مستوى الحالة المدنية في الجزائر:  
دراسة حالة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة

**Towards Adopting Digitization at the Civil Status Level in  
Algeria: Case Study: Civil Status Service in municipality of  
Bouira**

سعد الله بلواضح<sup>(1)</sup> \* . قادة عامر<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> مخبر الإقليم والمقاولاتية والابتكار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر. s.belouadah@univ-bouira.dz

<sup>(2)</sup> جامعة ابن خلدون - تيارت، مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي، الجزائر،  
Ameur.kada@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2024/01/20؛ تاريخ القبول: 2024/12/17؛ تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التوجه نحو اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية البويرة، إلى جانب إبراز سيرورة التحول الرقمي، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها. وذلك من خلال انتهاز كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، وتوظيف أداة ملاحظة الوثائقية والمقابلة في مراحل ومواقع مختلفة من الدراسة للتوصل إلى النتائج الميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن بلدية البويرة أعطت أولوية كاملة لتجسيد مشروع اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية، سعياً إلى تطوير الخدمة العمومية، تقليص من مظاهر البيروقراطية، وكذا تحسين أداء موظفي وأعاون شبكات الحالة المدنية، وذلك لمواجهة مختلف التحديات التي تعرقل مسار رقمنة الحالة المدنية بالبلدية والتي من بينها الأمية الرقمية، التمويل والمتابعة، وضعف المورد البشري المؤطر للعملية، إضافة إلى التحديات التنظيمية والتقنية خاصة عدم ظهور البيانات الهامشية في السجل الأصلي، مع عدم ظهور تاريخ التحرير في شهادة الوفاة باللغة الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة؛ الحالة المدنية؛ الخدمة العمومية؛ السجل الوطني الآلي؛ بلدية البويرة.

**Abstract:**

This study aims to know how the direction towards adopt digitization at the Civil Status service of the Bouira Commune, besides to highlighting the process of digital transformation, and identifying the most important challenges it faces. So, by pursuing the descriptive analytical approach and the statistical approach, and the apply of the documentary observation tool and the interview at different phases and positions of the study to reach the field results.

The study found that the Bouira Commune has given full priority to embody the project of adopting digitization at the level of the Civil Status service, seeking to develop public service, reduce the manifestations of bureaucracy, in addition to improve the performance of employees and agents of the civil status window, To address the various challenges hindering the digitization of civil status at the commune, including digital illiteracy, financial and monitoring the process, and the lack of adequately trained human resources. Additionally, organizational and technical challenges such as the absence of marginal data in the original register and the omission of the date of issuance on death certificates in French language.

**Keywords:** Digitization; Civil Status; Public Service; National Automatic Register; Bouira commune

**المقدمة:**

تسعى الجزائر للاستفادة من الثورة التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم في سبيل تحقيق الإصلاح الإداري، وتحقيقا لمبادئ الحكم الراشد والحكومة الإلكترونية؛ وذلك عبر تحديث الإدارة وهيكلها، وعصرنة طرق إدارة وتسيير المرافق العمومية. حيث تم تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية، ووضع استراتيجيات وطنية في سبيل إحداث هذا التحول الرقمي وضمان نجاحه. وفي نفس السياق تم إطلاق مشروع "الجزائر الإلكترونية"، من أجل عصرنة الإدارة العمومية، التقليل من مظاهر البيروقراطية، فضلا عن توطيد العلاقة بين الإدارة والمواطنين. ونظرا لأهمية مصالح الحالة المدنية كونها تتعلق بمنح المواطن الوثائق الثبوتية المرتبطة بشخصيته القانونية، فإن رقمنة الخدمات المقدمة من طرف المصلحة هو آلية من آليات الإصلاح الإداري، وتحسين جودة الخدمة العمومية.

في إطار رؤية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لرقمنة قطاع الجماعات المحلية، بما فيها البلديات، تم الشروع في تجسيد مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية في مختلف بلديات الوطن منذ سنة 2010، مع إحداث تغييرات عميقة في التشريعات والتنظيم المتعلق بالحالة المدنية، وعملية الرقمنة، إضافة إلى التغيير في أساليب إدارتها، والهياكل المنظمة لها والمقدمة لخدماتها، وعليه فإن الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى غاية 2023 هي فترة زمنية معتبرة لتقييم ودراسة -ميدانيا- مدى استجابة مشروع رقمنة الحالة المدنية لتطلعات الدولة، والساكنة المحلية، إضافة إلى مدى نجاحه في تبسيط الإجراءات ورقمنة المرفق العمومي.

### الإشكالية:

تعتبر بلدية البويرة من بين البلديات السبّاقة في الشروع في عملية رقمنة الحالة المدنية، وإعادة تأهيل خدماتها بما يتوافق ومقتضيات عملية التحول الرقمي منذ سنة 2010، حيث تم بين فترة 2010-2023 تحقيق العديد من الأهداف المسطرة والإنجازات الملموسة، غير أن هذه العملية لازالت تواجه عدة تحديات، خصوصا الميدانية منها؛ وتحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث. على ضوء المعطيات التي تم ذكرها، نطرح الإشكال الآتي: ما مدى التوجه نحو اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة؟

وتتفرع إشكالية الدراسة إلى الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم رقمنة الحالة المدنية؟
- ما هو مسار التحول الرقمي المتبع في مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة؟
- ما هو واقع رقمنة مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية البويرة؟
- ما هي تحديات رقمنة مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية البويرة؟

### الفرضيات:

- للإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضية الرئيسية:
- يمثل السجل الوطني للألي للحالة المدنية أساس رقمنة المصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية البويرة؛
- يوجد مسار عملي متبع في اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة؛

-توجد تحديات عديدة تواجهها رقمنة مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية

البويرة.

#### أهمية الدراسة:

تعالج الدراسة أحد أبرز قضايا العصر، والتي فرضت نفسها بقوة على الصعيد الوطني، وهي رقمنة الحالة المدنية. فضلا على إرتباطها بإحدى محاور الإستراتيجية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية التي تهدف إلى تطوير الخدمة العمومية على المستوى المحلي. كما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في مساهمتها في تقييم التوجه الفعلي نحو اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية البويرة.

#### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- الإحاطة بالجانب المفاهيمي والقانوني المنظم للحالة المدنية وعملية الرقمنة وإثرائه؛
- إزالة اللبس عن التوظيف العملي لسجل الوطني الآلي للحالة المدنية ببلدية البويرة؛
- التعرف على مسار التحول الرقمي على مستوى مصلحة الحالة المدنية لبلدية

البويرة؛

- وصف واقع رقمنة وثائق الحالة المدنية ببلدية البويرة، وإبراز التحديات التي

تواجهها.

#### منهج الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تفسير وتحليل موضوع رقمنة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، وكذا المنهج الإحصائي، من أجل عرض المعلومات الإحصائية في شكل أرقام وجداول، بهدف التوصل إلى استنتاجات وحلول واقعية. وبحكم أن الدراسة كمية؛ تم الاستعانة بأداتي الملاحظة الوثائقية والمقابلة.

#### المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

تتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم الرقمنة والحالة المدنية بفعل اختلاف وتعدد وجهات نظر واجتهادات الباحثين ومساهماتهم في هذا المجال؛ ووفق اختلاف تخصصاتهم. كما يعد السجل الوطني الآلي للحالة المدنية أحد أبرز مظاهر الرقمنة على المستوى المحلي.

#### أولاً: مفهوم الرقمنة:

مصطلح الرقمنة مصطلح معرب ومترجم عن المصطلح Digitization، حيث ظهر هذا

المصطلح حسب المعاني المتعارف عليها لأول مرة سنة 1959 في بيئة أنجلوسكسونية بعدة مرادفات من بينها: Digitalization و Digitalization و Numerisation<sup>(1)</sup>.

ووفقا للأدبيات، هناك مجموعة متنوعة من الآراء حول مفهوم رقمنة، فمنهم من عرفها على أنها: "الإدارة التي تستخدم شبكات الانترنت والخدمات الالكترونية أثناء انجاز وظائف الإدارة"<sup>(2)</sup>. في حين عرفها البعض الآخر بأنها "استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال من طرف الإدارات العمومية لجعل وظائفها وخدماتها المقدمة متاحة على أوسع نطاق للمستعملين"<sup>(3)</sup>. كما وتعرف كذلك بأنها: "تمكين كل مواطن أو مرتفق من الوصول إلى الخدمات العمومية، أو المعرفة أو المعلومات عبر التكنولوجيا الرقمية، حيث تؤثر بشكل إيجابي على أداء الحكومات وتحقق الكفاءة والفعالية والجودة"<sup>(4)</sup>. علاوة على ذلك، تعرف الرقمنة على أنها: تبسيط الإجراءات الإدارية وزيادة الكفاءة مما يقصر المسافة بين الاحتياج الحكومي والاكتساب ويترك مساحة أقل للتدخل من قبل الأشخاص المعينين سياسياً في العملية، ومنه تفعيل أدوات الرقابة والتحقق من تلك العمليات"<sup>(5)</sup>.

تأسيساً على ما سبق ذكره، نستنتج بأن الرقمنة في المجال الإداري هي عملية الانتقال بالإدارة من الطابع التقليدي للإدارة الذي تعتمد فيه على العنصر البشري بالدرجة الأولى،

(1) Oxford learner's dictionaries (2023), Definition of digitization noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary, Accessed 02 January 2024, 18:21 pm, Visited on: <https://cutt.us/qjLDN>.

(2) ختير فوزية فاطمة، الإدارة الالكترونية ومستقبل الأرشيف الرقمي في الجزائر، المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، 2021، ص: 274.

(3) عبد الله جعفري، دور وسائل الإعلام والاتصال الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية التنمية المحلية-الموقع الالكتروني لإذاعة أدرار المحلية أنموذجا-، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر معطيات الواقع ورهانات المستقبل، لبيد عماد، موازي بلال، (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2021)، ص: 81.

(4) نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030/ تجربة إمارات دبي، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص: 103.

(5) Armenia Androniceanu, Irina Georgescu, Jani Kinnunen, The Impact of Digitalization on Public Administration, Economic Development, and Well-Being in the EU Countries, Central European Public Administration Review, Vol 20, No 2, 2022, p: 15.

والمعاملات الورقية، والاتصال المباشر بين المرتفق والإدارة إلى الإدارة التي تعتمد على تقنيات الإعلام والاتصال وشبكة الانترنت في تقديم خدماتها ورقمنة جميع الوثائق الإدارية والبيانات الشخصية للمرتفقين، بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت ومن أي مكان، وعن طريق الاتصال غير المباشر بين المرتفق والإدارة عبر شبكة الانترنت.

بناء على ما تم ذكره، تتمثل خصائص الرقمنة في أنها: أسلوب من أساليب تقديم الخدمات إلكترونيا، وعن بعد، تعتمد على وسائل الإعلام والاتصال، تتم عبر العالم الافتراضي، تعتمد على شبكة الإنترنت في تعاملها مع المرتفقين، تختصر الزمان والمكان؛ أي أنها واسعت من حيث المجال، تتداول البيانات والمعطيات رقميا، تنتج عنها الخدمة الرقمية والوثائق الرقمية، صورة من صور المرفق العام الإلكتروني.

### ثانيا: مفهوم الحالة المدنية:

لم يعرف المشرع الجزائري الحالة المدنية في القوانين والتنظيمات المتعلقة بالحالة المدنية، لذلك تعددت وجهات النظر والتعريفات التي تطرقت للجانب المفاهيمي للحالة المدنية، فقد عرفت على أنها: "مجموعة القواعد التي تنظم التواجد القانوني للفرد داخل كائن الأسرة، المجتمع، والدولة، حيث تمثل مجموعة الصفات التي تصف الحياة الشخصية للمواطنين مثل: نوع الجنس، السن، تاريخ ومكان الإزدياد، الزواج، الجنسية، ومنه تحديد الأحوال الشخصية المبينة لمركز الفرد اتجاه عائلته ومجتمعه، والحالة العامة السياسية المحددة لمركز الفرد اتجاه دولته (الأهلية)"<sup>(1)</sup>.

علاوة على ذلك، تعتبر الحالة المدنية ذلك النظام الذي تستعمله دولة ما لأجل تسجيل وترسيم وقائع الأفراد مثل: الولادة، الزواج، الطلاق، الوفاة، في سجلات تسمى بـ"سجلات الحالة المدنية"<sup>(2)</sup>، وتعرف أيضا على أنها ذلك القانون (قانون الحالة المدنية) الذي يحدد المحاور الأساسية لحياة الفرد وكل ما يرتبط بها من وجود، حقوق، التزامات،

(1) إسماعيل نبو، جريدة لخصر، نظام الحالة المدنية في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 03، 2022، ص: 246.

(2) بين عبيدة عبد الحفيظ، الحالة المدنية وإجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 7-8.

وحتى الإجراءات التنظيمية والأشخاص المنظمة لها<sup>(1)</sup> مثل: ضابط الحالة المدنية، وإجراءات تدوين البيانات الهامشية وتصحيح الأخطاء.

تأسيسا على ما سبق ذكره، نعرف الحالة المدنية على أنها مجموعة القواعد والإجراءات المنظمة للأحوال الشخصية لمواطني دولة ما، حيث يتم من خلالها تحديد وتنظيم مختلف الوقائع المرتبطة بحياتهم الشخصية والقانونية، فضلا عن تبيان الحقوق والالتزامات المرتبطة بشخصيتهم، وتوفير المعطيات والبيانات اللازمة التي تستخدم في الاحصائيات الديموغرافية، أو في تكوين الملفات الإدارية؛ أي تحديد هوياتهم. وجدير بالذكر أن الحالة المدنية هي نظام يتكون من مجموعة من الوثائق، الإجراءات، والقواعد، فضلا عن الطابع المادي الذي تكتسيه والمتمثل في مصلحة الحالة المدنية.

**ثالثا: استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والإجراءات المرافقة له:**

أستحدث السجل الوطني آلي للحالة المدنية ابتداء من تاريخ 2014/02/15، وتم العمل على تهيئة جميع الشروط الضرورية لإنجاح هذا المسعى، كرسه قانون الحالة المدنية رقم 08-14 المؤرخ في 2014/08/09 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20. والذي خصص له القسم الرابع، تضمن 05 مواد تطرقت لأحكام السجل الوطني الآلي للحالة المدنية<sup>(2)</sup>؛ حيث يتكون السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من تجميع قاعدة معطيات 1541 بلدية على المستوى الوطني، والتي تتضمن صورة رقمية لمعطيات محجوزة وصور ممسوحة ضوئيا من طرف بلديات مكان تسجيل عقود الحالة المدنية<sup>(3)</sup>، فهو يحتوي على أهم المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص المسجلين فيه بشكل إلكتروني.

كما سمح السجل الوطني الآلي للحالة المدنية للمواطنين الحصول على وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم عبر كافة بلديات التراب الوطني، وإعفائه نهائيا من تقديمها إلى مختلف

(1) عسال غالم قدور، جعوب عمار، قراءة في قانون الحالة المدنية الأمر 20-70 على ضوء تعديله بموجب قانون 03-17، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، 2022، ص: 75.

(2) أنظر المادة 25 مكرر و25 مكرر 1 من القانون رقم 08-14 المؤرخ في 8 أوت 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 20-70 المتعلق بالحالة المدنية، ج.ر، عدد 49، الصادر بتاريخ 20 أوت 2014.

(3) بن زيان أحمد وحاجة عبد العالي، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص: 200-201.

المؤسسات والإدارات العمومية، بفضل إمكانية للموظف النظر إلى معلومات الحالة المدنية للمعني دون استخراجها. وتتمثل إجراءات المرافقة للتعديلات التي حدثت في:

تمديد آجال صلاحية عقد الميلاد بعشر سنوات (10) متى تم إصدارها إلكترونياً؛ إلغاء تحديد أجل صلاحية عقد الوفاة متى تم إصدارها إلكترونياً؛ تمديد أجل التصريح بالولادات والوفيات بالنسبة لمواطني الجنوب إلى 20 يوم بدل من يوم واحد<sup>(1)</sup>؛ تقليص وثاق الحالة المدنية، بعدما كانت محددة بـ 28<sup>(2)</sup> وثيقة سنة 2010، إلى أن أصبح عددها 12 وثيقة تستخرج من البلديات والمصالح القنصلية، ووثيقتين مستعملة ما بين المصالح<sup>(3)</sup>؛ استحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد متكون من ثمانية عشر (18) رقم، ويسجل على جميع الوثائق الرسمية للهوية والتنقل والسفر للمواطنين الجزائريين<sup>(4)</sup>؛ ابتداء من سنة 15 ديسمبر 2014، تم إلغاء شروط التصديق على طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية<sup>(5)</sup>؛ إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية ورقياً المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية<sup>(6)</sup>؛ إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بطريقة إلكترونية، وتمهر هذه الوثائق بتوقيع إلكتروني موصوف، تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية<sup>(7)</sup>.

(1) أنظر المادة 63 و80 من القانون رقم 14-08 نفسه.

(2) راجع المرسوم التنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، الذي يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج.ر العدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010.

(3) راجع المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فبراير 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج.ر العدد 11، الصادر بتاريخ 26 فبراير 2014.

(4) راجع المواد من 02 إلى 04 المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج.ر العدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010.

(5) أنظر المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2014، المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية للتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، ج.ر العدد 72، الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2014.

(6) أنظر المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر العدد 41، الصادر بتاريخ 29 يوليو 2015.

(7) أنظر المواد من الأولى إلى 06 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر العدد 68، الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015.

## المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة:

وفقا للهيكل التنظيمي لبلدية البويرة<sup>(1)</sup>، فهي تتكون من مديريات ومصالح تضطلع بمجموعة من مهام ووظائف. وشملت دراستنا الميدانية على مستوى مصلحة الحالة المدنية، والتي تحظى بأهمية بالغة في الحياة العامة، نظرا لاحتكاكها الكبير والمباشر بالمواطنين فيما يخص إستخراج مختلف الوثائق الإدارية عن طريق السجل الوطني الأوتوماتيكي للحالة المدنية، وكذا مختلف التطبيقات الرقمية. وتتكون المصلحة من مكتب تسجيل الموالييد، مكتب عقود الزواج، مكتب الانتخابات ومكتب الخدمة الوطنية<sup>(2)</sup>.

### أولا: مسار التحول الرقمي في مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة:

من أجل رقمنة البيانات المدونة على السجلات الحالة المدنية يدويا، باشرت بلدية البويرة خلال سنة 2010، في إطار تجسيد مشروع إستراتيجية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لرقمنة الحالة المدنية على المستوى المحلي، وتم ذلك من خلال<sup>(3)</sup>:

- تجهيز مصلحة الحالة المدنية بعتاد الإعلام الآلي (23 حاسوب، 02 الخادم، 19 طابعة، 03 ماسحات ضوئية)، وتعزيزها بالموارد البشرية (88 عون شباك الحالة المدنية، 23 مفوض الحالة المدنية)، وكذا إخضاعهم إلى برامج تكوينية محلية ووطنية؛

- إعادة جمع سجلات الحالة المدنية المتلفة والضائعة من بلدية تيزي وزو، والمجالس القضائية بهدف تجديدها؛

- تم إحصاء 366 سجل لعقود الميلاد، 153 سجل لعقود الوفاة، 25 سجل لعقود الزواج، مع تحضير 10 موظفين مؤهلين من أجل القيام بعملية المسح الضوئي (Scanner)؛

- حجز سجلات عقود الميلاد عبر تطبيقية عقد الميلاد الخاص S12. ومع بداية شهر

(1) مداولة رقم 23-2002 المؤرخة في 16 جانفي سنة 2002، تتضمن المصادقة على تعديل الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة.

(2) مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 19 سبتمبر 2023، على الساعة 14.00 مساء.

(3) مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 24 سبتمبر 2023، على الساعة 09.00 صباحا.

أفريل من سنة 2010، تم إستخراج هذا النوع من الوثائق بوثيقة مؤمنة حسب الطلب. وتمثلت إحصائيات فترة (2010-2015) في الوصول إلى 30,075 مطبوعة مؤمنة؛

- بداية سنة 2011، تم القيام بالمسح الضوئي (Scanner) لسجلات عقود الميلاد وحجزها في تطبيقية (Pool Saisie Naissance) من أجل تشكيل قاعدة معطيات للبلدية. وبعد مرور سنتين توسعت العملية بصفة تدريجية إلى عقود الزواج والوفيات عن طريق التطبيقيتين (Pool Saisie Décis et Mariage)؛

- خلال نهاية سنة 2013 تم البدء في إستخراج وثائق الحالة المدنية إلكترونيا عن طريق إستغلال السجل المحلي الأوتوماتيكي للحالة المدنية في ظرف وجيز؛

- في سنة 2014 تم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وأصبح بإمكان المواطن إستخراج مختلف وثائق الحالة المدنية عبر كافة التراب الوطني دون عناء التنقل إليها؛

- خلال سنة 2016، تم حجز البيانات الخاصة بإستخراج الوثائق التي لم يتم حجزها مسبقا عن طريق الشبكة المحلية، وتتمثل هذه الوثائق في: شهادة أو بطاقة الإقامة، الشهادة العائلية، وثائق الحالة المدنية باللغة الفرنسية؛

- تم الشروع في تثبيت التطبيقات الجديدة ممثلة في تطبيقية الخدمة الوطنية خلال سنة 2016، تطبيقية القوائم الانتخابية خلال سنة 2018، تطبيقية إعلان ببيان الزواج والطلاق، ببيان الوفاة خلال سنة 2019، وتطبيقية الوطنية للعائلات في سنة 2022.

### ثانيا: واقع رقمنة وثائق الحالة المدنية على مستوى بلدية البويرة:

تطبيقا للتحول الرقمي التي أفقرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في مجال إستخراج الوثائق الحالة المدنية، تقوم بلدية البويرة بمتابعة الوضعية الإحصائية المتعلقة بالحالة المدنية والخدمة الوطنية بصفة دورية، إضافة إلى التحيين المستمر لقوائم الانتخابية، بهدف تحسين نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين.

#### 1- وثائق الحالة المدنية

في إطار تخفيف الإجراءات الإدارية، وتقليل الطوابير والأخطاء المحتملة، وكذا زيادة عدد الوثائق المستخرجة إلكترونيا مقارنة بالطريقة التقليدية، تعتمد بلدية البويرة في مجال إستخراج مختلف وثائق الحالة المدنية على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية،

وكذا مختلف تطبيقات الرقمية: تطبيقية شهادة أو بطاقة الإقامة، تطبيقية الشهادة العائلية، تطبيقية الحالة المدنية بالفرنسية، تطبيقية إعلان بيان الزواج والطلاق، بيان الوفاة، وتطبيقية الوطنية للعائلات. وذلك بهدف الاستغناء النهائي عن الدعامة الورقية من جهة، وتسهيل على مصالح الإدارة المركزية للوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية القيام بمتابعة ومراقبة إحصائيات إستخراج الوثائق الإدارية على المستوى المحلي بصفة دورية ومستمرة<sup>(1)</sup>. والجدول الموالي يوضح متوسط السنوي في عدد إستخراج وثائق الحالة المدنية قبل وبعد اعتماد الرقمنة على مستوى بلدية البويرة:

الجدول رقم 01: يوضح نوع وعدد وثائق الحالة المدنية قبل وبعد الرقمنة ببلدية البويرة

نوع الوثيقة	متوسط السنوي قبل رقمنة	متوسط السنوي بعد رقمنة
شهادة الميلاد	1900	2800
شهادة الوفاة	50	230
شهادة الزواج	800	550
شهادة ميلاد خاص S12	100	150
شهادة عدم الزواج أو عدم الطلاق	80	20
البطاقة العائلية للحالة المدنية	1800	2500
وثائق الحالة المدنية باللغة الفرنسية	30	100
شهادة أو بطاقة الإقامة	1000	3000
إعلان بيان الزواج أو الطلاق أو الوفاة	100	300
التصحیحات الإدارية	10	50
شهادة العقود	200	500

المصدر: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح بأن عدد استخراج وثائق الحالة المدنية في شكلها الإلكتروني تضاعف مقارنة بما كان عليه سابقا - بالشكل اليدوي - قبل اعتماد على الرقمنة في مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة. حيث كان المواطن سابقا يضطر إلى السفر مئات الكيلومترات إلى البلدية المسجلة فيها الوثيقة لاستلامها مما يؤدي به إلى ضياع

(1) مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 18 أكتوبر 2023، على الساعة 14.00 مساء.

الوقت والمال، كما يعاني من الأخطاء المتكررة في الوثائق المعمول بها، ووجود طوابير إنتظار لا نهاية لها أمام شبابيك الحالة المدنية.

وبعد استغلال السجل الآلي للحالة المدنية أصبح بإمكان المواطن استخراج وثائق الحالة المدنية (شهادة الميلاد، شهادة الوفاة، شهادة الزواج، شهادة خاص S12، شهادة أو بطاقة الإقامة، شهادة العقود) بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن، بواسطة تقديم وثائق الثبوتية إلى عون الشباك. إلا أن الأحكام الجماعية ومستخرج من السجل الأصلي لا يزال يستخرج من التطبيقية السجل البلدي الأوتوماتيكي للحالة المدنية نظرا لعدم تجميع قواعد المعطيات لـ 1541 بلدية.

وكذلك بالنسبة للبطاقة العائلية للحالة المدنية التي تستلزم استخراجها بواسطة الدفتر العائلي من البلدية الأم، أو للقيام بالتصحيحات الإدارية للإسم أو اللقب أيضا يجب الرجوع إلى بلدية الأم من أجل استخراج والقيام بالتصحيح. إضافة إلى ذلك، شهادة الميلاد أو الوفاة أو الزواج أو العائلية باللغة الفرنسية لا يمكن استخراجها إلى من بلدية الإقامة.

وأما بالنسبة لشهادة عدم الزواج أو عدم الطلاق أو عدم إعادة الزواج، رغم أنها تستخرج من السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، إلا أنها لا تستخرج هذه الوثائق في شكلها الإلكتروني، بل يمكن طبيعة النموذج وبدون بالشكل التقليدي اليدوي نظرا لطبيعة تغيير المعلومات المدونة بها (صفة الشاهدين مثلا)<sup>(1)</sup>.

وما تم ملاحظته أن رغم اعتماد مصلحة الحالة المدنية على التطبيقات التي أنشأتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إلا أنه لا يزال هناك ضغط مستمر على أعوان شبابيك، ووجود طوابير إنتظار لا نهاية لها خاصة مع الدخول الاجتماعي، أو الحصول على مختلف المنح الاجتماعية.

## 2- نظام معلوماتي خاص بالعائلات "البطاقية الوطنية للعائلات"

في إطار مواصلة عصرنة المرفق العام تم إختيار بلدية البويرة من بين بلديات

(1) مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 19 أكتوبر 2023، على الساعة 09.00 صباحا.

النموذجية مع جيجل وسعيدة لإستغلال نظام معلوماتي خاص بالعائلات يسمى "البطاقة الوطنية للعائلات" الذي يعتمد على خاصية تأمين الولوج إليه باستعمال بطاقة التعريف الوطنية البيومترية. حيث يقوم المواطن في تسجيل لأول مرة على مستوى النظام المعلوماتي بإحضار معه الدفتر العائلي وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية، ثم يصبح بإمكان استخراج البطاقة العائلية فقط عبر بطاقة التعريف. وتقوم بلدية البويرة بمتابعة الإحصائيات اليومية لبطاقة الوطنية للعائلات<sup>(1)</sup>. كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: إحصائيات الشهرية لبطاقة الوطنية للعائلات ببلدية البويرة (2022-2023)

الشهر	ديسمبر 2022	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	المجموع
العدد	76	137	209	225	302	481	501	517	552	685	702	4378

المصدر: مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ إقبال المواطنين على التوجه لاستخراج شهادة الحالة العائلية عبر التطبيقية الوطنية بدلا من التطبيقية المحلية التي تستلزم كل مرة تقديم الدفتر العائلي، حيث بداية العمل بهذه التطبيقية كان بتاريخ 18 ديسمبر من سنة 2022، ثم بدأ يتضاف عدد استخراج شهرا تلو الآخر، وهذا ما يدل على استحسان المواطنين والموظفين على حد سواء لهذا النوع من التطبيقيات.

### 3- التطبيقية الخاصة بإحصائيات الخدمة الوطنية

تعمل التطبيقية على إحصاء المواطنين الشباب المعنيين بأداء الخدمة الوطنية، أو المواطنين المتوفيين من جنس الذكر، وتسجيلهم تلقائيا وحضوريا كل سنة، وذلك في مدة لا تستغرق وقتا طويلا<sup>(2)</sup>. والجدول التالي يوضح عدد الشباب المسجلين للخدمة الوطنية ببلدية البويرة:

(1) تعليمية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 2477 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022، المتضمنة نظام المعلومات خاص بالعائلات.

(2) مقابلة مع رئيسة مكتب الخدمة الوطنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 26 أكتوبر 2023، على الساعة 9.00 صباحا.

## الجدول رقم 03: إحصائيات السنوية لتطبيقية الخدمة الوطنية ببلدية البويرة (2015-2023)

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الشهر
14523	1448	1336	1590	1487	1420	1424	1510	1339	1318	المولودين بالبلدية
297	31	38	25	44	38	29	35	32	25	الغير المولودين بالبلدية
14820	1479	1374	1615	1531	1458	1453	1545	1371	1343	المجموع

المصدر: مكتب الخدمة الوطنية ببلدية البويرة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أحيانا زيادة أو نقصان عدد المسجلين في الخدمة الوطنية، حيث خلال سنة 2015 قدر عدد المسجلين بـ 1318، وإرتفع بمرور سنتين. وأصبح في سنة 2017 يقدر بـ 1510 مسجل، ولم يزد عن 1500 مسجل بعد مرور ثلاث سنوات، إلى أن إرتفع في سنة 2021 وقدرت تسجيلات بـ 1590 مسجل، ثم إنخفض مرة أخرى بفارق 254 مسجل، ولكنه أعاد إرتفاع مرة أخرى خلال سنة 2023 بـ 1448 مسجل. وأما بالنسبة لغير المولودين ببلدية البويرة عرفت التسجيلات تذبذب بين إرتفاع وإنخفاض، تراوحت ما بين 25 و44 مسجل خلال 10 سنوات الأخيرة.

## 4- تطبيقية تطهير القوائم الانتخابيات

تعمل تطبيقية تطهير القوائم الانتخابية من خلال تسجيل المواطنين بأنفسهم أو شطبهم من القوائم الانتخابية، بسبب تحويل الإقامة أو الوفاة أو التسجيل المكرر،<sup>(1)</sup>. والجدول التالي يوضح إحصائيات بطاقية الهيئة الناخبة لبلدية البويرة:

## الجدول رقم 04: يوضح إحصائيات بطاقية الهيئة الناخبة لبلدية البويرة (2015-2023)

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الشهر
25975	3217	4291	1733	881	3250	4099	1510	1548	3247	التسجيلات
13509	456	1430	649	359	716	1708	3474	2308	1141	الشطب
39484	3673	5721	2382	1240	3966	5807	4984	3856	4388	المجموع

المصدر: مكتب الانتخابات ببلدية البويرة.

وفقا للجدول أعلاه، عملية التسجيلات والشطب في القوائم الانتخابية عرفت تزايد

(1) مقابلة مع رئيس مكتب الانتخابات ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 29 أكتوبر 2023، على الساعة 9.00 صباحا.

بشكل مستمر من المواطنين لحصول على بطاقة الانتخابات، حيث خلال سنة 2015 تضاعف عدد الطلبات نتيجة إستحقاقات الرئاسية والمجالس الوطنية والمحلية، ثم إنخفض عدد التسجيلات، خلال سنتين المواليين، مقارنة بإرتفاع طلبات الشطب. وكانت هذه العملية تعرف طول مدة إستخراج وصولات تسجيل والشطب، مما تؤدي إلى طول إنتظار المواطنين للحصول على هذه البطاقة. وبعد إعتداد تطبيقية التطهير من في القوائم الانتخابية خلال سنة 2019، عرفت طلبات التسجيل والشطب إنخفاض مقارنة بالسنة الفارطة. وهذا ما يدل على أن تطبيقية أدت إلى توفير الكثير من الجهد والسرعة في عمليات تحيين التسجيلات والشطب المواطنين في حالة تغييرهم مكان إقامتهم أو نتيجة الوفاة أو التسجيل المزدوج، يتم إخراجهم من القوائم الانتخابية بطريقة آلية.

### ثالثا: تحديات رقمنة مصلحة الحالة المدنية على مستوى بلدية البويرة

بعد القيام بالعديد من المقابلات مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية لبلدية البويرة، تبين أن هناك بعض التحديات التقنية والقانونية والإدارية التي تعترض المواطن في إستخراج مختلف وثائق الحالة المدنية من جهة، وتعرقل الموظف في أداء مهامه من جهة أخرى، وهي كالتالي<sup>(1)</sup>:

- عدم وجود خانة لتدوين الحجر، لإضافة المعلومات عن تصحيح بالنسبة للوالدين أو المصحح، لحذف الأولاد في الشهادة العائلية، عدم ظهور البيانات الهامشية في السجل الأصلي، لا توجد مساحة كافية لتدوين حكم الطلاق الأجنبي؛
- عدم ظهور تاريخ التحرير في شهادة الوفاة باللغة الفرنسية، وعند تدوين الشهادة العائلية باللغة الفرنسية يتم حفظها وعند إعادة البحث عنها لا تظهر؛
- لا تظهر تصحيحات الزواج والوفاة على هامش شهادة الميلاد الأحكام الجماعية والسجل الأصلي عند استخراجها؛
- إلغاء النسخ المكررة متوقف على موافقة وإعلام المعني بالأمر، ورفضه لإلغاء النسخ المتكررة من العقد بحجة أنها في بلدية إقامته، وأحيانا يغير مكان إقامته كمغادرته التراب

(1) مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، بتاريخ 22 أكتوبر 2023، على الساعة 10.00 صباحا.

- الوطني واستخراجه لجل الوثائق البيومترية مما يجعل الوصول إليه صعبا؛
- صعوبة تقديم الوثائق التبريرية التي تثبت الإقامة، خاصة في حالة عدم امتلاك سكن أو ما يثبت الإقامة؛
  - تلزم بعض الإدارات القصر باستخراج بطاقة / شهادة الإقامة، رغم الاستغناء عنها واستبدالها بتصريح أبوي في ملف بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر؛
  - عدم إمكانية إدراج البيانات الخاصة بالوضعية الشهرية لعملية إحصاء وتسجيل شباب الخدمة الوطنية، وذلك كون هناك حالات تتطلب الحذف بعد فحص ملفات وقوائم إحصاء المواطنين، لاسيما تلك المتعلقة بالتسجيل المزدوج لمواطنين في بلديتين مختلفتين على مستوى الولاية (حذفهم عن طريق إشعارات ترسل عبر البلديات)؛

### الخاتمة:

- تأسيسا على ما سبق ذكره، ومن خلال معالجة موضوع رقمنة الحالة المدنية في بلدية البويرة كمظهر من مظاهر الإدارة الالكترونية في الجزائر، حيث تمثلت الإشكالية الرئيسية لموضوع البحث في مدى التوجه نحو اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدي البويرة، ولعلاج هذه الإشكالية، تم إعداد الإطار التطبيقي للدراسة، بهدف التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية، وهي كالآتي:
- ساهم مشروع رقمنة الحالة المدنية في تطوير الخدمة العمومية، والتقليص العديد من المظاهر البيروقراطية، إضافة إلى رفع الرضا الوظيفي وتحسن مستوى الأداء لدى موظفي وأعوان الحالة المدنية ببلدية البويرة؛
  - رقمنة بيانات الحالة المدنية والأحوال الشخصية للمواطنين تجسيد لمشروع الخدمة العمومية الرقمية، غير أنه توجد أمية رقمية بين المرتفقين، والتي حالت دون الوصول إلى مرحلة النضج رقمنة الكلية للحالة المدنية في البلدية محل الدراسة؛
  - التقليص في مدونة الحالة المدنية، من 28 وثيقة إلى 14 وثيقة الحالة المدنية، بهدف تحسين نوعيتها وتبسيط الإجراءات الإدارية؛
  - إستحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية مشكلا من تجميع قاعدة بيانات ومعطيات رقمية، وبالتالي يجسد معالم التحول إلى الخدمة العمومية الرقمية المقدمة عن بعد؛
  - سجلت بلدية البويرة تحسن ملحوظ من حيث إنخفاض نسبة الأخطاء الإملائية، زيادة عدد إستخراج وثائق الحالة المدنية إلكترونيا، تقليص جهد الموظف، الدقة والجودة في

تقديم الخدمات العمومية فيما يخص مختلف وثائق الحالة المدنية؛  
- لا تزال عملية المصادقة على إمضاء وثائق الحالة المدنية تتم يدويا، نظرا لعدم توفر  
تقنية التصديق الإلكتروني على السجل الوطني الآلي للحالة المدنية والتطبيقات الرقمية  
الأخرى؛

- رغم اعتماد الرقمنة على مستوى مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة إلا أنه يوجد  
ضغط رهيب نتيجة أن بعض القطاعات الإدارية لا تزال تطالب المواطن بوثائق الحالة  
المدنية رغم إمكانية إستغلال السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والولج إليه من جهة،  
وعدم تحديد عدد الأقصى للوثائق التي لا يمكن للمواطن أن يتجاوزها من جهة أخرى.

ومن خلال الاستنتاجات المتوصل إليها، تقدم الدراسة الاقتراحات الآتية:

-الدعوة إلى إجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية الميدانية على مستوى مختلف بلديات  
الوطن، وفي فترات زمنية مختلفة؛ وذلك لأجل قياس مدى نجاح عملية رقمنة الحالة  
المدنية كمشروع وطني استراتيجي في كل ربوع الوطن، أي الإعتماد على نتائج الدراسة  
الحالية كافتراضات لدراسات أخرى؛

توحيد القرارات والمعايير المتخذة في مجال رقمنة الحالة المدنية، لضمان التنسيق بين كل  
الإدارات والمؤسسات والقطاعات؛

- تنظيم حملات توعوية ونشر ثقافة الرقمنة، مع إشراك جميع الفواعل في المشروع؛  
- ضرورة سد الفراغ في الأطر القانونية والتنظيمية لمختلف الوثائق الحالة المدنية، مثل:  
شهادة أو بطاقة الإقامة، شهادة العائلية للكفالة، التسجيل المزدوج للعقود (بلدية عين  
الترك، بلدية آيت العزیز)، عدم التسجيل في الحالة المدنية (بلدية عين الحجر)، المواطنين  
المولودين في الجزائر من أبوين أجنبيين؛

- العمل على اكتشاف تكرار العقود، وإحصائها من طرف البلديات المنبثقة، وحفظ  
النسختين المتكررتين في قاعدة البيانات، ووضع نسخة رقمية، مع منع النسخة الأخرى من  
الإستعمال، وكذا تحيين البيانات الهامشية التي تخص تلك العقود، بالتنسيق مع البلديات  
الأم، وعدم إنتظار طلب المعني، وأخذ موافقته في تثبيت العقد النظامي، بحكم أن تلك  
النسخ قريبة من المواطنين بالنظر لمكان إقامتهم؛

- للإستجابة للضغط الكبير الذي تعرفه بلدية البويرة كونها بلدية مقر الولاية، ينبغي أن

تقوم بتنظيم فوجين للعمل طيلة أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة، أحدهم صباحا وآخر مساء.

- تعميم البرنامج الوطني للألياف البصرية، وشبكة الإنترنت، في كافة التراب الوطني؛  
- إنشاء نظام معلوماتي يسير إقامة المواطن، ما يساعد على ضبط الإحصائيات التي تستعمل في الإستشراف وأخذ القرارات، وذلك من خلال تسجيل المقيم يذكر الأشخاص المقيمين معه؛

- ضرورة تحديث / إستحداث بعض التطبيقات وسد الثغرات، مثل: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، تطبيقية شهادة الإقامة باللغة الفرنسية، تطبيقية الخدمة الوطنية، تطبيقية بطاقة الانتخابات، تطبيقية التصحيحات الإدارية، تطبيقية تسجيل المواليد إلكترونيا، فيما بما يلي إحتياجات المواطنين.

## المراجع والمصادر:

### المراجع والمصادر العربية:

- أحمد بن زيان، عبد العالي حاحة، عصرنة مرفق الحالة المدنية وأثرها على تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2018.

- جعفري عبد الله، دور وسائل الإعلام والاتصال الالكترونية في ترقية الخدمة العمومية التنمية المحلية -الموقع الالكتروني لإذاعة أدرار المحلية أنموذجا-، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر معطيات الواقع ورهانات المستقبل، لبيد عماد، موازي بلال، (ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2021.

- عبد الحفيظ بين عبيدة، الحالة المدنية واجراءاتها في التشريع الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

- فاطمة فوزية ختير، الإدارة الالكترونية ومستقبل الأرشيف الرقمي في الجزائر، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، 2021.

- قدور غالم عسال، عمار جعبوب، قراءة في قانون الحالة المدنية الأمر 70-20 على ضوء تعديله بموجب قانون 17-03، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 01، 2022.

- نبو إسماعيل، لخضر جرادة، نظام الحالة المدنية في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 03، 2022.
- نعمة حسين تغم، نجم محمد رغد، السيد علي مصطفى هبة الله، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030/ تجربة إمارات دبي، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 01، 2019.
- القانون رقم 08-14 المؤرخ في 8 أوت 2014، يعدل ويتمم الأمر رقم 70-20 المتعلق بالحالة المدنية، ج.ر، عدد 49، الصادر بتاريخ 20 أوت 2014.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، يتضمن إحداث الرقم التعريفي الوطني الوحيد، ج.ر العدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-211 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010، الذي يحدد قائمة مطبوعات الحالة المدنية، ج.ر العدد 54، الصادر بتاريخ 19 سبتمبر 2010.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-75 المؤرخ في 17 فبراير 2014، يحدد قائمة وثائق الحالة المدنية، ج.ر العدد 11، الصادر بتاريخ 26 فبراير 2014.
- المرسوم التنفيذي رقم 14-363 المؤرخ في 15 ديسمبر سنة 2014، المتعلق بإلغاء الأحكام التنظيمية للتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية، ج.ر العدد 72، الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2014.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر سنة 2015، يتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر العدد 68، الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 2015.
- المرسوم التنفيذي رقم 15-204 المؤرخ في 27 يوليو سنة 2015، يتضمن إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، ج.ر العدد 41، الصادر بتاريخ 29 يوليو 2015.
- تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية رقم 2477 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022، المتضمنة نظام المعلومات خاص بالعائلات.
- مداولة رقم 23-2002 المؤرخة في 16 جانفي سنة 2002، تتضمن المصادقة على تعديل الهيكل التنظيمي لبلدية البويرة.
- مقابلة مع رئيسة مصلحة الحالة المدنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، 2023.
- مقابلة مع رئيسة مكتب الخدمة الوطنية ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، 2023.

- مقابلة مع رئيس مكتب الانتخابات ببلدية البويرة، مقر بلدية البويرة، 2023.

المراجع الأجنبية:

- Armenia Androniceanu, Irina Georgescu, Jani Kinnunen, The Impact of Digitalization on Public Administration, Economic Development, and Well-Being in the EU Countries, Central European Public Administration Review, Vol 20, No 2, 2022.

- Oxford learner's dictionaries (2023), Definition of digitization noun from the Oxford Advanced Learner's Dictionary, Accessed 02 January 2024, 18:21 pm, Visited on: <https://cutt.us/qjLDN>.